

مصطفى محسن^(*)

في التنمية السياسية: مقدمات في سوسيولوجيا الإصلاح والتحديث والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر^(**)

(الرباط: دفاتر وجهة نظر، ٢٠٠٧). ١٧٣ ص. (سلسلة دفاتر وجهة نظر؛ ١١)

محمد المرجان

أستاذ علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،
جامعة ابن طفيل، القنيطرة - المغرب.

في التحول الديمقراطي وآفاق التنمية السياسية في المغرب

- ١ -

هي طبيعة هذه التغيرات؟ وفي أي من المجالات تحققت؟ ماذا كان مآلها؟ وما هي درجة عمقها أو سطحيته؟ كل ذلك قد تم تناوله، في الكتاب، من زاوية استقراء تجربة «التناوب التوافقي في المغرب»، الذي يتحول في هذه القراءة إلى مؤشر مركّب، تارةً يصبح مسؤولاً عن التغيرات والتحوّلات (المحدودة على كل حال)، وتارةً أخرى يتحول إلى حصيلة مباشرة لمجموعة من التغيرات والتحوّلات المحلية والعالمية.

وعلى أي حال، فإذا كانت العملية السياسية الجارية منذ بداية التناوب إلى الآن قائمة على شروط سوسيواقتصادية وثقافية متعددة التأثيرات والنتائج، فإن حدود هذا التحول المعيّنة أيضاً لحدود ديناميكية تقوم على ثلاثة محاور أساسية: «بداية نهاية المعارضة»، «بروز المتغير

إن قراءة أي كتاب هي، في النهاية، احتفاء رمزي بالكتابة والكاتب. ومن طقوس هذا الاحتفاء إبراز المزايا والخصال الإيجابية للعمل وصاحبه، والرفع من قيمة التناول وقيمة التفكير. وبلغة أخرى هي نوع من الانصياع والإنصات المثمر للقول الذي يعرضه المؤلف.

ومما لا شك فيه أن موضوع «التنمية السياسية»، كما طرحه الأستاذ مصطفى محسن في عمله القيم الجديد، يأتي في سياق الحضر في ثنايا المجتمع المغربي من زاوية الآلية السياسية المتحكّمة في العديد من تحولاته وتغيّراته، لكنه حضر يرتكن إلى القياس، وإلى المعايير المختلفة المرتبطة بهذا القياس، وبيعض الأسئلة المهمة: ما

الإسلامي»، «رَجَّة الانتقال إلى ما بعد التناوب التوافقي».

ولعل الأمر الأكثر أهمية في اعتقادي، بالنسبة إلى النقطة الأولى من هذا الكتاب، هو المعطى العام الذي أكَّدهُ د. مصطفى محسن، والذي يعتبر فيه أن كل مجهودات الإصلاح المرتبط بالمسألة الاجتماعية أو التربوية أو السياسية أو الاقتصادية... لا يمكنها أن تتحقق إلا إذا توفر مناخ إصلاح سياسي فعلي شامل متكامل المقومات، وإلا إذا «امتلكت النخبة نوعاً من القدرة على الانتقال بالحقل السياسي الوطني إلى وضع جديد يتسم بكل ما لا يتنافى موضوعياً مع مبادئ التنمية السياسية وقيمتها»، مما يعني الانتقال، على مستوى التحليل، إلى تبني مفهوم «الثقافة السياسية الجديدة» المؤسسة لوعي مجتمعي جديد. ولربما يبدو أن هذا الحكم هو الموجه الأساسي والرئيسي لمجمل الأفكار اللاحقة التي يطرحها الكتاب المقروء، مع أهمية تأكيد غالبية المفاهيم الواردة بخصوص هذا الحكم.

فبالنسبة إلى تحولات المجال السياسي الوطني، ومع إبراز العديد من مؤشراتنا في الحقل السياسي أو القيمي أو السوسيواقتصادي... إلخ، فإن المؤلف لا يلبث أن يؤكد، من ناحية أخرى، انسداد آفاق هذه التحولات وفرزها لـ «حدثة مستوردة» مفتقدة أي «تجدر سوسيوثقافي عميق». الأمر نفسه نلاحظه بالنسبة إلى الفكر السياسي للأحزاب، حيث تَمَّت الإشارة إلى انتقال الفكر السياسي للنخبة/ النخب من فكر الإصلاح، بالمعنى التقدمي للإصلاح، أي القدرة على طرح قضايا

وإشكالات وحلول تتعلق بالمصالح الاجتماعية الوطنية، سواء على المستوى السياسي أو على مستوى المسألة الدستورية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية العامة، إلى فكر «التصالح». وذلك، بحسب الكاتب، نظراً إلى وعي هذه النخب «وإدراكها أن الكثير من مفاهيمها تتناقض مع معطيات الواقع المعيشي»، كما أنها لا يمكنها بالتالي أن تنسحب أيضاً من مجال التأثيرات العالمية ذات الدور الحيوي في إطار بناء فكرها السياسي.

إلا أنه على الرغم من انحسار دور هذا الاقتدار الخاص بهذه النخب وحجمه، نظراً إلى عدة عوامل ذاتية وموضوعية متداخلة، ولا سيما في سياق تحديات زمن العولمة، فإنه لا يمكن التنكّر لما كان للأحزاب السياسية من أدوار ريادية وتراث نضالي مهم، إذ ساهم بعضها «في تأسيس وتطوير معارضة سياسية بشكليها المعتدل والجذري، وتحريكها للاهتمام بقضايا المجتمع المدني، وظهور مدّ نقدي برز في مقاربات علمية ومعرفية لعدة إشكالات... إلخ».

ومع ذلك، فقد ظلّ فكر هذه الأحزاب الوطنية في حدود ما يسميه المؤلف بـ «إصلاحية مُهادنة» جوهرها السياسي قبول قسري بالانخراط في ما هو مفروض ومتاح من قواعد اللعبة السياسية، الأمر الذي جعلها عرضة لنقد فكري وسياسي واجتماعي صارم. إنه عجز قد يجد تبريره في بعض المعطيات التاريخية والعالمية. ذلك أن المفاهيم الجديدة التي فرضها سياق الاجتياح العولمي قد كرسّت - أحياناً - ثقافة المهادنة والتصالح أكثر ممّا

ملمّحاً بالخصوص إلى غموض منطلقات تجربة التناوب وعدم وضوحها: «هل تحمل مشروعاً تجديدياً، أم هي إنقاذ لدولة المخزن أم للمجتمع؟ هل هي مجرد تسوية مع النظام؟ وهل هي موجّهة بإرادة سياسية واضحة، أم جاءت لتحقيق توازنات وتسويات...؟». والحقيقة أن هذه الأسئلة المتعلقة برصد معالم التجربة السياسية للتناوب التوافقي ومساراتها تفتتح على العديد من القضايا الفرعية، ولا سيما ما يتعلق منها برهان الانتقال الديمقراطي وتحولات المشهد السياسي الوطني منظوراً إليها من زاوية نقد سوسيولوجي تكاملي منفتح.

ويبدو أن اقتناع الباحث/المؤلف بمحدودية هذه التجربة قد جعله يحدّد سقفاً مغايراً لما حدّدته كأفق لتحركها، وهو ما يلخصه في ضرورة تجاوز واقع الانشقاق والتشرذم الذي يعيشه المجال السياسي الوطني، وفي اعتماد استراتيجية منظمة وتشاركية تمهّد للانتقال من تعددية حزبية عددية إلى تعددية سياسية نوعية. وفي كل ذلك، ينبغي عدم التحويل على استيراد فقط للمفاهيم والنظريات والنماذج ذات المرجعية الغربية، وإنما يجب تأصيلها في المكونات الخصوصية، الثقافية والاجتماعية، المميزة للمجتمع المغربي.

أما بخصوص تحليل الواقع الحالي، فإن القراءة، التي يقدمها الكتاب، تحيل مرة أخرى إلى تلك الرؤية المنهجية الأنفة الذكر، وذلك لتؤكد أن هذا الواقع المعني (الذي تمثله حكومة ما بعد التناوب التوافقي) لا يشكّل قطيعة مطلقة مع

دعمت ثقافة الثورة أو الرفض والاحتجاج. ولعل في هذا المُعطى – بحسب الباحث – ما يمكن أن يساهم في تفسير وفهم «بعض مضامين ودلالات السياق التحوّلي لتجربة التوافق السياسي في المغرب المعاصر».

يتضح مما سبق أن الحكم على تجربة التوافق السياسي في مجتمعنا تلازمه، لدى المؤلف، هذه المتغيرة الثنائية: حيث يتركّز جانبه الإيجابي في أهمية مساهمته في تخليق الحياة العامة، والعناية بالملف الاجتماعي، مع إقراره بحرية التعبير والرأي، وإشاعة جوٍّ من الثقة بين المجتمع والدولة، والشروع في طيّ صفحة الماضي من اعتقالات سياسية واختطافات وتعذيب... إلخ. إلا أنه رغم خصوصية تجربة التناوب هذه على مستوى الوطن العربي وفراستها، فقد بقيت «غير مسنودة بدعم شعبي جماهيري، وبعمل جماعي تشاركي، بل هي منحة أو منّة ملكية بقيت دون مشروع واضح المعالم والدلالات والأهداف...» وهكذا ظلت سلطات حكومة التناوب محدودة تتحكم فيها، في الغالب، ما يسمى في تحليلات العلوم السياسية بـ «حكومة الظل»، مما أربك فاعليها وأفقدتهم عنصر التواصل والالتحام مع فعاليات الحقل السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي العام. هذا الفراغ الناتج من الارتباك وضعف التنسيق بين كافة مكونات تجربة التناوب التوافقي هو الذي أفسح المجال أمام ظهور «المعارضة الإسلامية كفاعل أساسي» في المشهد السياسي الوطني.

تنسحب رؤية حركة المدّ والجزر هذه على باقي الأسئلة التي يطرحها المؤلف،

أ - السؤال الأول يتعلق بمآلية هذا التحليل ونتائجه على مستوى المقاربة العلمية المعتمدة فيه، وهو: هل يرتبط هذا التحليل برؤية وظيفية تثمن الاندماج والاستمرار أو الاستقرار الاجتماعي، أم برؤية جدلية صراعية مشدودة إلى دينامية البنى والممارسات الجذرية والاحتجاجية المنفتحة أساساً على الانتقادات العلمية المتعددة..؟

ب - أما السؤال الثاني، فيتعلق بتحديد مفهوم التحول الاجتماعي. وأستدل، في هذا السياق، بالفقرة المعبرة التي أوردها ر. باستيد (R. Bastide) حين قال ما مفاذه: «لا يمكن الكلام على التحول ما دمنا في البنية نفسها، لأن المفهوم ينطبق على كل تغيير يفيد الانتقال من بنية إلى أخرى، أي أنه اضطراب وقلب للأنظمة». وهذا يعني أن الكثير من مظاهر التغير التي تحدث على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد قد تعطي الانطباع بكونها معبرة عن تحولات عميقة وحاسمة، بيد أنها قد لا تكون في عمقها، كذلك. فهل يصدق هذا الرأي على ما يعرفه مجتمعنا من تحولات وتغيرات..؟

ج - وأما السؤال الثالث، فيتعلق بقيمة هذه التحولات وعلاقتها بالسلطة والمجتمع بشكل عام. أليس من المعقول القول إن السلطة القائمة، وفي كل المجتمعات، يمكنها أن تقبل فقط التغيرات التي تضمن استمرارية النظام السوسيوسياسي الذي تحرسه وتمثله..؟ وهكذا، وبحسب الأوضاع، يمكن للقطائع الظاهرة أن تخفي استمرارية بنيوية حقيقية؛ أو على العكس من ذلك، يمكن

تجربة حكومة التناوب (التي قادها حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في عهد عبد الرحمن اليوسفي بالذات)، كما أنه لا يشكّل كذلك استمرارية مباشرة، وإنما «هو وضع غريب من نوعه، لأن النخبة المهيمنة لم تستطع أن تحقق أي استثمار ذكي لمنجز فترة التناوب وما تلاها».

- ٢ -

وعلى العموم، وبالنظر إلى سعة الأفكار والطروحات والتصورات وأنماط التحليل المنهجي والنظري... الواردة في الكتاب وغناها وعمقها وجدتها، وإلى حاجة الكثير منها إلى النقاش والتعميق، نظراً إلى ما تتسم به من أهمية وراهنية، فإن التأمل المحدود في بعض جوانبها يثير لدينا مجموعة من الأفكار والتساؤلات التي نوّد تقديمها هنا للحوار والنقاش. ونجمل أهمها في ما يلي:

لقد استطاع الباحث من خلال انتهاجه - شعورياً أو لاشعورياً - لهذه الاستراتيجية الرؤيوية الثنائية المتمثلة في التأكيد تارة، والنفي تارة أخرى، إظهار الإيجابي ثم السلبي، وفي إثبات التغير ونقيضه في فهم خصوصية التحول المعاق في مجتمعنا المغربي، والعربي أيضاً، مما يعني - بحسب فهمنا - أن التشكيلات الاجتماعية تتحدّد بفعل تطورها، وتبعاً لحركاتها الخاصة، ولأهمية وضرورة الصيرورات المتولدة عن التناقضات التي تكوّنها وتحدّد مستقبلها.

ومن هذه الزاوية، ومواصلة للتساؤلات والقضايا الجدلية التي يطرحها الكتاب ذاته، نطرح بدورنا ثلاثة أسئلة:

د - إن «التنمية السياسية» بما هي، بحسب الباحث، «استنهاض شمولي متكامل لكل مقوّمات ومكوّنات الحقل السياسي»، لا يمكن تحقيقها إلا في إطار حركية بناء «مشروع مجتمعي» تعمل فيه النخب السائدة على تجاوز عجزها بتجديد ذاتها، وتأسيسها لـ «ثقافة سياسية جديدة» ولوعي متجدّد بمسؤولياتها وأدوارها التاريخية، وخاصة في عصر العولمة والنظام العالمي الجديد.

هـ - إن التحوّل الديمقراطي، تأسيساً على كل ما سبق، ليس عملية تتم دفعة واحدة، كما قد يعتقد البعض، وإنما هو مشروع بناء متواصل وسيرورة تطوير وتجديد وتحديث وتأسيس لكل المقوّمات البشرية والمادية والروحية للمجتمع، وفي كافة أبعادها المحلية والكونية المتكاملة.



وأخيراً، يمكن أن نستخلص، كخاتمة لهذه القراءة المختصرة، أن كتاب في التنمية السياسية للباحث الاجتماعي د. مصطفى محسن هو، بالفعل إغناء نوعي للبحث السوسيولوجي في المغرب والوطن العربي، وخاصة في ميدان علم اجتماع السياسة. ولذلك، فإن هذا الكتاب يمكن أن يفتح أمام الباحثين والطلبة والفاعلين السياسيين والمهتمين من القراء، آفاقاً واسعة للنقاش والحوار حول ما تعرفه مجتمعاتنا حالياً عن الكثير من أنماط التغيّر والتحول في مجالات سياسية وثقافية واجتماعية مختلفة □

لهذه الاستمرارية المتأكدة أن تخفي في ثناياها قطائع فعلية وحقيقية، الأمر الذي يعني أن التحوّلات الاجتماعية ليست، بالضرورة، معطى واضحاً ومباشراً بالنسبة إلى السوسيولوجي، لأنها تملك وجوداً خفياً قبل أن تصبح ظاهرة متجلية.

لا ريب في أن الكتاب المقروء: في التنمية السياسية للباحث السوسيولوجي مصطفى محسن يعالج بالكثير من العمق النقدي والجذّة في التحليل النظري والمنهجي، ومن زاوية سوسيولوجيا السياسة، العديد من القضايا والتساؤلات الأنفة الذكر. غير أنه يؤكد، في هذا التحليل ووفق المنظور النقدي المتعدّد الأبعاد الذي يعتمده المؤلف خلفية موجهة للمقاربة، على خلاصات استنتاجية محورية، من بين أهمها ما يلي:

أ - إن الحداثة السياسية والاجتماعية لا تُستورد، كالبضائع والسلع، جاهزة، وإنما يجب استنباتها وتأسيسها في الواقع المعني المعيش.

ب - إن مفاهيم التحوّل الديمقراطي والتنمية السياسية ونظريتهما ونماذجهما، كما هي متبلورة وقائمة في سياق المجتمعات الغربية، لا يستقيم إسقاطها جملة وتفصيلاً على مجتمعاتنا العربية والثلاثية، التي لها بناها السوسيوقثافية والحضارية الخصوصية المتميّزة.

ج - وتبعاً لذلك، يجب عدم محاكمة تجربة/تجارب الانتقال الديمقراطي في مجتمعاتنا بالمفاهيم والمنظورات الغربية الأنفة الناجزة هناك.